

الاجتنون وان اجاز وقد الاكراه لزم على الاحسن في الاصل
ولا يجوز الكفر ظاهرا ولا سب الصحابة واولي سب
اخلاق في يمونه او ملكيته ولا وقد المسلم والزنا
بطلانها لا مآكل ليضعها الا بالقتل والصبر اصل
كالمرأة لا تسيد زوجها او غيرها من الموت الا بالزنا
ولم تجد الميتة لا لواط الذكر وقطعه عضو المفصوم
واولي قتله والزنا بمرهه او مملوكة البضع ولو ليس
ولو بالقتل والاحسن عدم الزوم للميت على الطاعة
وعبرها لا يلزم قطعا بالاكراه وحمله ما ملك ولو
تعلقا لكونه عند خطبتها هي طالق تعلق على
فاولي العقبى وتطلق عقبه من غير حاجة لحكم
وعليه التصق لا كالفسخ وان دخل فالمسمى فقط
خلا فالمتى قال تصق للعقد ومهر للوطى لما ان الوطى
المستند لعقد له مسمى صحيح لا يزيد على مهر
كون طلق بعد حنثه لامهر عليه الا ما تاج به الاعمال
يقرب صلاته ولا طوع الامع علم فيتعد بكل طلق
ولنه تكا حها اي من علق طلاقها على زواجها فيخرج
من اليه الا ان ينوي التكرار وانه كلما تزوجها في
طلاق واولي ان صرح بصغينه فلا فائده في تكا حها
لانه كلما تزوجها تطلق عليه اذ لا يخفى اطلاق
المعلق في الاجتنان بعصمة ولا صلح اق بعد
ثلاث وقيل زوج لانه فاسد يفسخ مع ولو طراد
كان بعد غيره كملوق علي وطها تشبيهه في عدة
الاختصاص

الاختصاص بعصمة فحتمت بوطها في اي عصمة
ويكون موليا واخصى بالعصمة في مخلوق بها ولها
على المعتمد خلا فالما في الاصل ولا يشي عليه ان لم
يقى من النساء او الزمان ما يحصل عرض النكاح عادة
لان من القول عند اذا صاف الامراضه واذا النسب صاف
وان خلق علي كالمصر يبي لم يلزم فمى تحنه الا اذا
اباها وتزوجها كعلي الحارير فتعق تحنه امسه
لفولم ان الدوام ليس كالاتد اوليه لهذا اي من
خلق على الحارير تكا ح الامه الا لحوق العنت ونمت
المصري ولو لم يتم بها مصرية كالطارية ان تخلقت
باخلاق مصر مثلا والمعترف جلعه لا يتزوج مريض
مثلا من تلزمه جمعها الالتيه لا كزوج من خلق
لا يتزوج بمكان فله الوعد به فليس كزوج العدة
وان علق طلاق نحو الا يكارتعد كالتميان كالقوى
واليج لم يلزم الاخير لانه حصل به الصيق والزوج الاول
وتعدوننا احسن من تعبير الاصل عند من تاملها
وتزوج من خلق لا يتزوج لاجل كذا او حنث العنت
قبله وتعد وتسريه نفعه بما لا حق الضرر في ولا شي
في اخر امره تزوجها طالق عند ابن القاسم لانه ما من
واحدة الا ويحتمل انها الاخيرة وكان يمين عم واما الجزم
بالزنية فلا يكون الا بعد موته ولا يطلاق علي ميت
وقال سحنون وابن المواز يوفى عن الاولي حتى يتك
ثانية وهكذا او يتوفى في الموقف كالمولوي واختاره الحنفي

الاختصاص بعصمة
فحتمت بوطها في اي
عصمة ويكون موليا
واخصى بالعصمة في
مخلوق بها ولها على
المعتمد خلا فالما
في الاصل ولا يشي
عليه ان لم يقى من
النساء او الزمان ما
يحصل عرض النكاح
عادة لان من القول
عند اذا صاف
الامراضه واذا النسب
صاف وان خلق علي
كالمصر يبي لم يلزم
فمى تحنه الا اذا
اباها وتزوجها كعلي
الحارير فتعق تحنه
امسه لفولم ان
الدوام ليس كالاتد
اوليه لهذا اي من
خلق على الحارير تكا
ح الامه الا لحوق
العنت ونمت المصري
ولو لم يتم بها
مصرية كالطارية ان
تخلقت باخلاق مصر
مثلا والمعترف جلعه
لا يتزوج مريض
مثلا من تلزمه
جمعها الالتيه لا
كزوج من خلق لا
يتزوج بمكان فله
الوعد به فليس كزوج
العدة وان علق
طلاق نحو الا يكارتعد
كالتميان كالقوى
واليج لم يلزم
الاخير لانه حصل به
الصيق والزوج الاول
وتعدوننا احسن من
تعبير الاصل عند من
تاملها وتزوج من
خلق لا يتزوج لاجل
كذا او حنث العنت
قبله وتعد وتسريه
نفعه بما لا حق
الضرر في ولا شي
في اخر امره تزوجها
طلاق عند ابن القاسم
لانه ما من واحدة
الا ويحتمل انها
الاخيرة وكان يمين
عم واما الجزم
بالزنية فلا يكون
الا بعد موته ولا
يطلق علي ميت
وقال سحنون وابن
المواز يوفى عن
الاولي حتى يتك
ثانية وهكذا او
يتوفى في الموقف
كالمولوي واختاره
الحنفي